annd
Arab NGO Network for Development
شبكة المنظمات العربية غير الحكومية للتنمية

التكامُل التجاري والتنمية

في الدول العربية

آب 2022

التكامُل التجاري والتنمية

في الدول العربية

آب 2022

د. مي حمود

المحتويات

تمهيد	4
أوّلاً: واقع التكامُل الاقتصادي في المنطقة العربية	5
لمحة عن التكامُل في المنطقة العربية	5
من التحرير التجاري إلى التكامُل في ظلّ اتفاقيات التجارة الحرّة	8
ثانياً: القيود والعوائق التي تواجه التكامُل الاقتصادي العربي	9
القيود الجمركية:	9
النافذة الواحدة لتيسير التجارة في المنطقة العربية	11
العوائق غير الجمركية:	12
التكامُل العربي في ظلّ الانقسام السياسي	14
ثالثاً: الآثار المرجوّة / الترابط بين التكامُل والتنمية	15
رابعاً: بيان أثر تجارب التكامُل الاقتصادي على التنمية في العالم العربي	16
في التخفيف من حدّة الفقر	17
تعميم المساواة الجندرية	17
خلق الوظائف	18
خامساً: تقييم التكامُل الاقتصادي في العالم العربي	19
زيادة التنويع وتحقيق التنمية الاقتصادية المُستدامة	20
نتائج واستنتاجات	22

تمهيد

في ظل اشتراك الدول العربية في الانتساب الى جامعة الدول العربية التي تشكّل نوعاً من الاتّحاد الكونفدرالي بين الدول الأعضاء الـ 22، واستناداً الى الاشتراك في اللّغة والحدود ومكوّنات ثقافية واجتماعية تاريخية، إضافة إلى تطوّر التجارة بين الجنوب والجنوب، يبرز التكامُل كحاجةٍ أساسية من أجل تعزيز قدرة هذه البلدان على التنافس في الأسواق العالمية في السنوات الأخيرة. فالتكامُل الاقتصادي الإقليمي يمكّن البلدان العربية من تجميع قدراتها وثرواتها الطبيعية وأصولها لتحفيز الإنتاجية والتنمية والتحوّل وتوفير فرص العمل وزيادة الاستثمار عن طريق الحدّ من التشوّهات وتوسيع الأسواق وبناء الثقة في الإصلاحات الاقتصادية والسياسية. على المدى الطويل، يكمُن الهدف من تفعيل منطقة تجارة واتّحادٍ جمركي في الوصول إلى اتّحادٍ اقتصادي عربي يعمل بسياسات اقتصادية ونقدية ومالية واجتماعية وقطاعية تضمن تحقيق التنمية الاقتصادية والنموّ، ممّا يعزّز دور المنطقة في الاقتصاد العالمي، وبالتالي يقوّي ارتباطها بسلاسل القيمة العالمية.

في هذا السياق، تستوجب محاولة ربط التجارة البينية مع التنمية في العالم العربي، تسليط الضوء على أداء التكامُل الاقتصادي في المنطقة، إضافةً إلى منافع كما تكاليف تحرير التجارة البينية وأثره على التنمية في الدول العربية. من الناحية السياسية، قد لا يكون التوقيت المناسب لطرح فكرة الوصول إلى تكامل إقليميٍّ شامل، في ظلّ تجذّر النزاعات بين دول المنطقة وتفكّكها على نحوٍ غير مسبوق، بخاصةٍ في العراق، وليبيا، وسورية، واليمن ... بالتالي، لا بدّ من طرح حلول بديلة في هذا السياق.

من هنا تنبع الإشكالية الأساسية التي تحاول هذه الدراسة الإجابة عنها، وهي معرفة ما إذا أدّت الاتفاقات التجارية المُبرمة في إطار منطقة التجارة الحرّة العربية الكبرى، وما تلاها من تقليص للحواجز الجمركية بين بلدان المنطقة إلى تعزيز حركة الصادرات والواردات الداخلية؟ وهل حقّقت مختلف مراحل التحرير التجاري البينيّ ارتفاعاً في معدّلات نموّ الناتج المحلّي الإجمالي الحقيقي؟ في هذا الإطار، يتوجّب تحديد الآثار المترتّبة على الانضمام إلى منظّمة التجارة العالمية واتفاق منطقة التجارة الحرّة العربية الكبرى ومجلس التعاون الخليجي واتّحاد المغرب العربي، ومختلف الاتفاقيات التجارية الثنائية؟ هل كانت بالفعّالية المطلوبة لجذب استثمارات تُغذّي عملية النموّ والتنمية؟ وهل كانت إزالة الحواجز التجارية بين البلدان والنهوض بالتجارة والنموّ بالمستوى المنشود؟

بالتالي، نطرح الأسئلة الفرعية التالية:

ما مدى انتشار اتفاقات التكامُل الاقتصادي الثنائية والبينية والإقليمية في المنطقة العربية؟ وما مدى انعكاس هذه الاتفاقيات على التجارة العربية البينية؟

ما مدى فاعلية هذه الاتفاقيات على تنمية الاقتصادات المحلّية وما هي سبل تعزيز أدوات التكامُل الاقتصادي العربي؟

يأتي هذا البحث كمحاولة لتسليط الضوء على مدى فعّالية التكامُل الاقتصادي العربي وتأثيره على التنمية، وذلك بهدف بلورة المنظور البديل المختلف عن المنظور التقليدي النيوليبيرالي في المرحلة القادمة. وانطلاقاً من ذلك، تنبع أهمّية هذا العمل من تركيزه على التكامُل الاقتصادي الذي يشهد وتيرةً متسارعة في السنوات الأخيرة كعنصرٍ أساسي في عملية التنمية، الأمر الذي يتطلّب معرفة دوره في التقليل من معدّلات البطالة وتعميم المساواة والحدّ من الفقر في الدول الأعضاء بالمنطقة المتكاملة.

وعليه، يسعى البحث إلى تحقيق الأهداف التالية:

1. التعرّف على واقع التكامُل الاقتصادي في المنطقة العربية.
2. توضيح القيود والعوائق التي تواجه التكامُل الاقتصادي العربي.
3. الربط بين التكامُل الاقتصادي والتنمية.
4. بيان أثار تجارب التكامُل الاقتصادي على التنمية في العالم العربي.
5. تقييم مسار التكامُل.

أوّلاً: واقع التكامُل الاقتصادي في المنطقة العربية

بالرغم من الجهود المبذولة في سياق التكامُل العربي، منذ إنشاء الجامعة العربية لتنسيق التعاون بين الدول العربية في العام 1945، ثمّ طرح الجامعة العربية لمنطقة التجارة الحرّة العربية الكبرى (GAFTA) في العام 1997، حتّى المؤتمر الذي أقامه صندوق النقد العربي حول التكامُل المالي الإقليمي في آذار 2019، لا يزال أثر الاتفاقيات التجارية الإقليمية متواضعاً. نلحظ آثاراً متفاوتة للاتفاقات التجارية البينية، وقد ظهر مجلس التعاون الخليجي المشروع الأنجح مع وحدة جمركية وشبكة طاقة كهربائية مشتركة، لكنّه فشل في مواءمة النظام الضريبي وتأسيس عملة موّحّدة. كما لا شكّ في أنّه تأثّر جذرياً إبّان فرْض البحرين والمملكة العربية السعودية والإمارات العربية المتّحدة حصاراً على قطر[1].

مؤشّر التكامُل التجاري Trade complementarity index

في إطار قياس درجة التكامُل التجارية بين الدول، وتأسيساً على ما جاء به Drysdale (1967)، أظهرت الدراسات "وجود درجةٍ كبيرة من التكامُل النظري بين الدول العربية، وذلك من خلال قياس مدى تطابق نمط صادرات بلدٍ ما مع نمط واردات بلدٍ آخر، وبالتالي فإنّه كلما ارتفعت درجة التكامُل بين هذين المكوّنين لدولتين أو لمجموعة من الدول كلّما زادت احتمالية التبادل التجاري بينها"[2].

وكما يظهر في الجدول أدناه، يوجد "درجة تكامل تفوق المتوسّط العالمي بين صادرات الدول العربية مع واردات الدول الأخرى في نفس المجموعة بعد استبعاد الوقود المعدني، حيث تتخطّى قيمة مؤشّر التكامُل عن المتوسّط العالمي (50 في المائة) ممّا يعني أنّ الدول العربية يمكنها تعزيز تغطية أسواقها من السلع والمنتجات العربية مستفيدةً بذلك من اتفاقية التجارة العربية الكبرى"[3].

الجدول ١: مؤشر التكامل التجارة الخارجية بين الدول العربية بدون الوقود المعدني

المؤشر	٪ تكامل التجارة الخارجية للدول العربية				
	2016	2017	2018	2019	2020
مؤشر درجه التكامل التجارة الخارجية	67.0	71.0	76.7	59.7	63.3

المصدر: منظمة التجارة العالمية ومؤتمر الامم المتحدة للتجارة والتنمية

ويمكن إجمال مراحل التكامُل الاقتصادي في العالم العربي بدءاً من الاتفاقيات التفضيلية ومنطقة التجارة الحرّة العربية الكبرى، مروراً بالاتّحاد الجمركي والسوق المشتركة و(عملية) التكامُل الاقتصادي، وصولاً إلى الاتّحاد النقديّ.

لمحة عن التكامُل في المنطقة العربية

في حين أنّ الاتّحاد الأوروبي يتصدّر قائمة التكتلات الاقتصادية الرئيسية عالمياً[4]، وفقاً لمؤشّر العولمة الذي أعدّته منظّمة الإسكوا لعامي 2018 و2016، تبقى دول مجلس التعاون الخليجي هي البلدان الأكثر عولمةً في المنطقة العربية، على الرغم من الجهود التي بذلتها الدول العربية في إطار الوصول إلى التكامُل الاقتصادي، وذلك عبر توقيع العديد من الاتفاقيات، نوجزها في ما يلي:

- اتفاقية تسهيل وتنمية التبادل التجاريّ بين الدول العربية (منطقة التجارة العربية الحرّة الكبرى) بهدف تعزيز التكامُل الاقتصادي بين البلدان العربية عن طريق التجارة، من خلال إزالة أو تخفيض التعرفة الجمركية، والحدّ من تطبيق الإجراءات غير الجمركية، أقرّ المجلس الاقتصادي والاجتماعي في جامعة الدول العربية البرنامج التنفيذي وجدوله الزمني لإقامة منطقة تجارة حرّة عربية بموجب قراره رقم 1317 د 59 بتاريخ 19/2/1997. قبل 64 عاماً من اتفاقية تيسير التجارة العالمية التي دخلت حيّز التنفيذ في 22 شباط 2017، بدأت اتفاقية تيسير وتنمية التبادل التجاريّ في 1/1/1998 بنسبة تخفيض 10% سنوياً، وقد استكملت 18 دولة عربية الإجراءات الرئيسية المطلوبة، خاصة الجمركية منها. "ومع أنّ منطقة التجارة الحرّة العربية الكبرى تهدف إلى تحرير سياسات الاستثمار والتجارة في الخدمات، بما في ذلك خفض الحواجز غير الجمركية بين أعضائها، لم يتحقّق أيُّ تقدّمٍ يُذكر في هذه المجالات".[5] على الرغم من انخفاض متوسّط التعرفة الموّحَّدة المعادلة لكافّة التعريفات الجمركية (التعرفة القيمية والمحدّدة) من نحو 15 في المائة إلى 7 في المائة في عام 2016، غير أنّ تلك التغّييرات في الحماية الحدودية لم تصحبها أيُّ تغييرات على مستوى الإدارة الجمركية ومناخ الأعمال التجارية"[6].

- مجلس التعاون الخليجي: سجّل مجلس التعاون الخليجي أفضل النتائج في دفع التكامُل التجاريّ على مستوى التجمّعات التجارية والاقتصادية العربية خلال الفترة 2014-2018، حيث تراوحت مساهمة الصادرات البينية من مجموع الصادرات بين 2،1 و2،6 في المائة مع الإشارة إلى تقلّصٍ ملحوظ في هذه النسبة منذ عام 2017. أمّا على مستوى الواردات السلعية، فتراوحت مساهمة الواردات البينية في مجموعة البلدان هذه بين 9 و11,7 في المائة. وبالرغم من تراجع حصّة التجارة البينية في مجموعة بلدان مجلس التعاون الخليجي، بقيت أعلى بكثير من التجارة البينية لدول اتفاقية أغادير أو اتّحاد دول المغرب العربي.[7]

ومن خلال قياس درجة التكامُل بين الصادرات والواردات السلعية في دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية، يتبيّن "ارتفاع المؤشّر في عام 2019 مقارنةً بعام 2007، وإن ظلّت النسبة دون 50 في المائة. تعتبر صادرات الإمارات الأقرب لواردات دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية."[8]

الجدول 2: مؤشر تكامل التجارة الخارجية بين دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية بدون الوقود المعدني (%)

		الواردات (%)											
	الدول	الامارات		البحرين		السعودية		عمان		قطر		الكويت	
		2007	2019	2007	2019	2007	2019	2007	2019	2007	2019	2007	2019
الصادرات (%)	الامارات			53.8	77.1	48.4	52.1	46.9	57.0	44.7	56.1	51.1	54.2
	البحرين	41.9	58.8			41.7	55.6	34.4	59.1	24.2	53.4	42.2	56.7
	السعودية	42.9	45.5	56.1	56.1			28.8	36.0	24.9	32.3	34.8	34.0
	عمان	50.9	53.0	67.2	67.2	39.5	47.9			34.7	47.6	42.2	49.6
	قطر	40.2	45.9	56.5	56.5	32.1	37.2	27.8	40.9			33.8	38.9
	الكويت	43.7	50.0	60.5	60.5	32.3	37.6	30.9	42.5	28.1	41.2		

المصدر: محسوبة من بيانات منظمة التجارة العالمية، ،ومؤتمر الامم المتحدة للتجارة والتنمية

- اتّحاد المغرب العربي: تمّ الإعلان عن قيام الاتّحاد في شباط سنة 1989 في مدينة مراكش من قبل خمس دول، هي المغرب والجزائر وتونس وليبيا وموريتانيا، لكن على الرغم من التأكيدات على الانعكاسات الإيجابية للزيادة المرجوّة للاندماج بين البلدان المغاربية من الناحية الاقتصادية، وفي ظلّ توقّعات صادرة عن صندوق النقد الدولي معتبرةً أنّ زيادة الاندماج ستكون له انعكاسات إيجابية

من الناحية الاقتصادية، ليوجد سوقاً إقليمية تشمل قرابة 100 مليون نسمة[9]، لم تُحقّق منطقة المغرب العربي إلّا أداءً ضعيفاً أيضاً مقارنةً بدول مجلس التعاون الخليجي (10,7 في المئة)[10]، وتُعتبر معدّلات التبادل التجاري بين دولها من بين الأدنى في العالم. "وغياب التكامُل الاقتصادي في المغرب العربي مسألةٌ عالقة منذ زمن يمكن عزوها إلى العدائية بين الجزائر والمغرب وإلى القيود اللوجستية، مثل حماية التجارة، التي تُصعّب على الشركات في المغرب العربي القيام بالأعمال في أرجاء المنطقة."[11](يضاف اليها الوضع المضطرب في ليبيا خلال العقد الأخير) في هذا السياق، يشير الباحث المغربي محمد العربي المساري في تحديده لأسباب تعثّر التجربة التكامُلية المغاربية الى ثلاثة أسباب رئيسية: اللاثقة المتجذّرة بين دول المغرب، اللايقين من جدوى المشروع المغاربي، واللاتواصل الذي يتمثّل في الظواهر العديدة لغلق الحدود والخلافات الشكلية وتراجع التعاون الاقتصادي البيني[12].

الشكل 1: حصة التبادل التجاري بين دول المنطقة للجماعات الاقتصادية الإقليمية الأفريقية من إجمالي التبادل التجاري للمجموعة (2019)

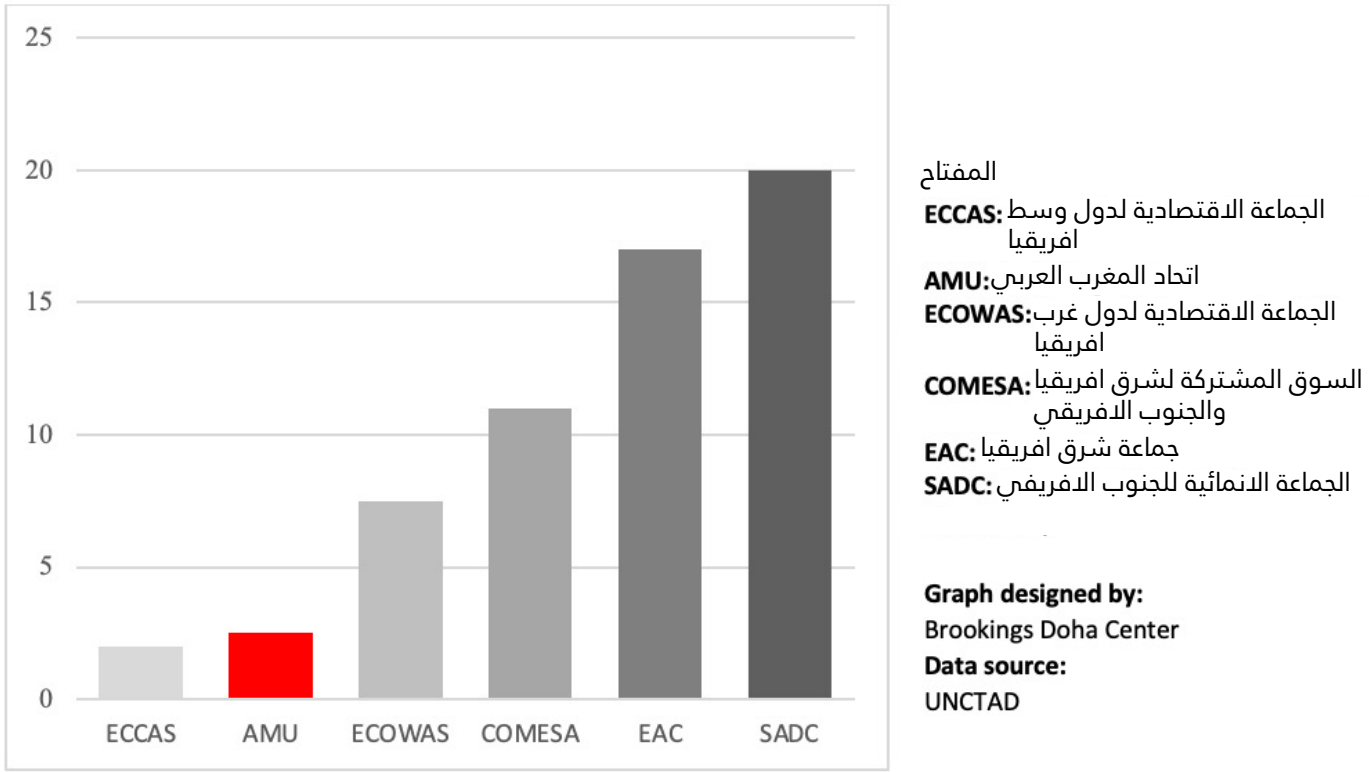

مصدر البيانات: مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية[13]

- منطقة التجارة الحرّة العربية المتوسّطية (اتفاقية أغادير): تنفيذاً لإعلان أغادير الذي وقّعه كلٌّ من الأردن، وتونس، ومصر، والمغرب في ٨ أيار/مايو 2001، تمّ التوقيع على اتفاقية إقامة منطقة التبادل الحرّ بين الدول العربية المتوسّطية الأربعة وهي تونس والمغرب ومصر والأردن في 25 شباط/فبراير 2004 بالرباط. وتهدف هذه الاتفاقية إلى زيادة التبادل التجاري بين هذه الدول مع تحديد فترة انتقالية منذ فترة التوقيع وحتّى الأوّل من كانون الثاني/يناير 2005. وأتت هذه الاتفاقية لتحقيق التكامُل الصناعي بين الدول مع العمل على جذب الاستثمارات الخارجية للاستفادة من التصدير إلى الاتّحاد الأوروبي دون تعرفة جمركية.

- <u>اتفاقية التعاون الجمركي العربي:</u> وقّع كلٌّ من قطر والمملكة العربية السعودية والأردن ودولة فلسطين ومصر على اتفاقية التعاون الجمركي المعتمدة من المجلس الاقتصادي والاجتماعي لجامعة الدول العربية في القاهرة بتاريخ 3 أيلول/سبتمبر 2015، وصدّقت عليها دولة واحدة هي فلسطين. إلّا أنّ هذه الاتفاقية لم تدخل حيّز التنفيذ بسبب عدم تصديق 7 دول على الأقل عليها، وذلك إعمالاً للمادّة 25 منها، ممّا يدلّ على عدم رغبة معظم الدول العربية في إنفاذ هذه الاتفاقية[14] بعد مرور سبع سنوات على اعتمادها من المجلس الاقتصادي والاجتماعي العربي.

من التحرير التجاري إلى التكامُل في ظلّ اتفاقيات التجارة الحرّة

في إطار تحديث اتفاقيات التجارة الحرّة (FTAs) ما بعد كورونا، يسعى الاتحاد الأوروبي إلى تعميق هذه الاتّفاقيات وتوسيعها من خلال تعزيز التكامُل الاقتصادي لدول الشرق الأوسط وشمال إفريقيا وتكامل سلسلة القيمة.

ففي ظلِّ انعدام التكافؤ في العلاقات التجارية بين الاتّحاد الأوروبي والشركاء في اتفاقية الشراكة الأورو متوسّطية لمصلحة الأوّل حيث إنّ الاتّحاد الأوروبي هو الشريك التجاري الأوّل بالنسبة لجميع البلدان (باستثناء الأردن وفلسطين)، وأيضاً بالنسبة إلى المنطقة ككلّ، فإنّ منطقة اتفاقية الشراكة الأورو متوسّطية تمثّل فقط 4 ٪ من التجارة الخارجية للاتّحاد الأوروبي[15]. أمّا على مستوى التنمية، فقد تبيّن أنّ المكاسب التي حصل عليها شركاء الاتّحاد الأوروبي في اتفاقية الشراكة الأورومتوسّطية تبقى محدودة جداً (لا تتجاوز 4 ٪ من الناتج المحلّي الإجمالي GDP)) في الأردن إلى 5.1 ٪ من الناتج المحلّي الإجمالي في تونس).

يمكن أن تُعزى هذه النتائج المحدودة جزئياً إلى تآكل تدفّقات اتفاقيات التجارة الحرّة المدرجة ضمن اتفاقية الشراكة الأورومتوسّطية، حيث أبرم الاتّحاد الأوروبي في الوقت نفسه العديد من اتفاقيات التجارة الحرّة مع العديد من الدول المجاورة (وغيرها) [16]. وقد أدّى هذا النهج في اعتماد بلدان الجنوب تصدير منتجات ذات تركيبةٍ متشابهة وسلعٍ مصنّعة ذات تكنولوجيا منخفضة ومتوسّطة إلى كبحِ مؤشّر التكامُل التجاري وتآكل تدفّقاتها البينية نتيجة لذلك[17].

في مسار موازٍ، وفي سياق المفاوضات الحالية حول مناطق التّجارة الحرّة العميقة والشاملة (DCFTAs)، تشير التقارير إلى أنّ هذه المفاوضات "قد لا تكون الخيار الأكثر واقعية في هذه المرحلة"، ممّا دفع الخبراء إلى الحثّ على اعتماد نهجٍ أكثر تدرّجاً يقوم على الاتفاقات القطاعية على المدى القصير حتّى المتوسّط بدلاً من ذلك، ما يؤدّي إلى نموذجٍ في التكامُل الاقتصادي يُشبه نموذج اتفاقية التجارة الحرّة العميقة والشاملة[18].

في ظلّ هذا الواقع، قد يكون البديل هو استهدافٌ تدريجي لقطاعات محدّدة في اتفاقيات الشراكة، شرط وجود مصلحة مشتركة بين الأطراف كافّة في تقليل الحواجز الجمركية وغير الجمركية للتجارة، ممّا يعزّز التكامُل الإقليمي البيني، خاصة مع متطلّبات هذا التكامُل في سياق الإصلاحات الاقتصادية المحلّية المرجوّة من قبل الاتحاد الأوروبي. وقد يكون مثلاً استهداف الأمن الغذائي والتعافي من وباء كوفيد، كما استثمار الثروات الموجودة في المنطقة من نفطٍ وغاز من أبرز الأولويّات الملحّة التي يجب التفكير في إيجاد حلول آنيّة لها، ريثما يصبح الوقت مناسباً للتفكير في البُعد الشامل.

ثانياً: القيود والعوائق التي تواجه التكامُل الاقتصادي العربي

تواجه صادرات الدول العربية العديد من القيود الجمركية والتدابير غير الجمركية والإجراءات التطبيقية التي تعوق دخولها إلى الأسواق العالمية. كما تشمل هذه الصعوبات ضعفَ التجارة الإلكترونية وطولَ الإجراءات الجمركية على مستوى مدّة العبور على الحدود وغيرها من الأسباب المبيّنة في الشكل التالي[19]:

الشكل 2: ترتيب القيود على التجارة العربية البينية

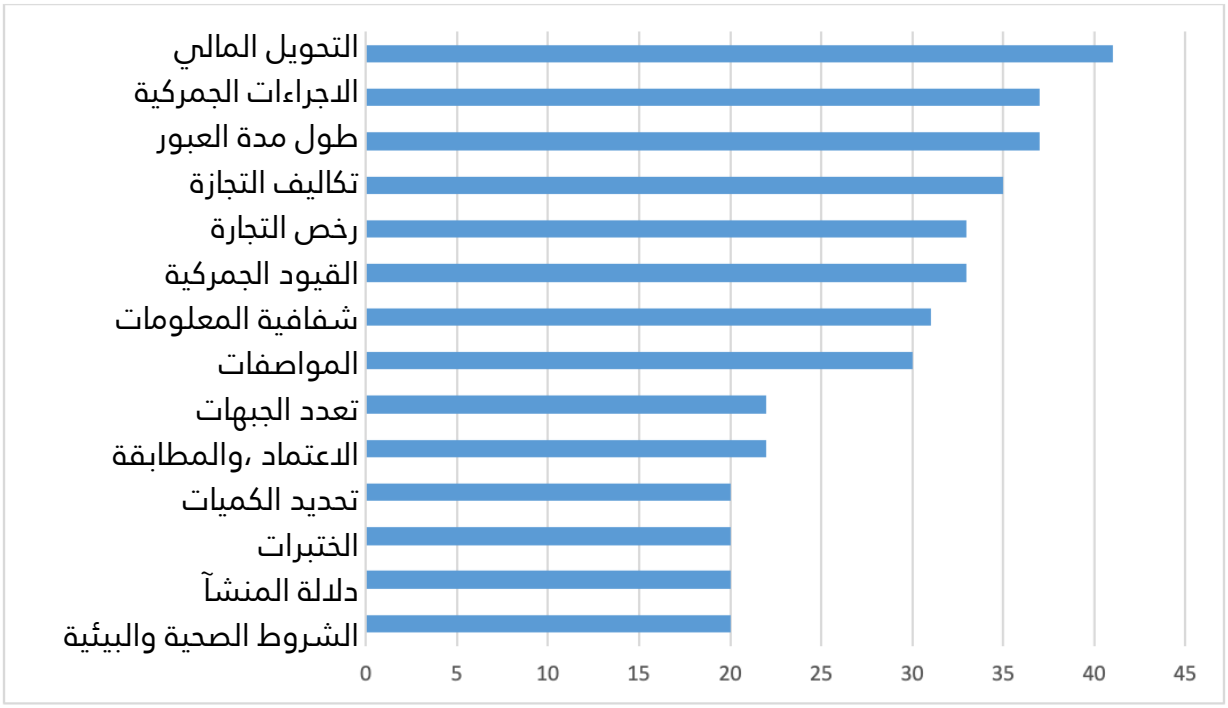

المصدر: التقرير الاقتصادي العدبي الموحد، 2019

القيود الجمركية

"في المتوسّط، وبين كافّة الدول الأعضاء في جامعة الدول العربية، يبلغ متوسّط التعريفة الجمركيةِ التي يتمّ تطبيقها على المنتجات الغذائية الزراعية 0,6٪ بناء على ميزة تعريفية تبلغ أربع (٤) نقاط مئوية مقارنةً بالمتوسّط الذي تفرضه البلدان الأعضاء في جامعة الدول العربية على سائر بلدان العالم. وفي قطاع الصناعة التحويلية، يخضع أعضاء جامعة الدول العربية لتعريفة جمركية قيمتها 0,3٪ في مجال التجارة البينية عبر المنطقة في المتوسّط، مع التمتّع بميزة تعريفية تتجاوز المتوسّط العالمي بمقدار 3,1 نقاط مئوية.[20]

يتراجع متوسط التعريفات الجمركية إلى نقطة الصفر تقريباً عبر جميع البلدان الأعضاء في "جامعة الدول العربية" "، بينما تستقر الصادرات البينية عبر المنطقة، بوصفها حصة من الصادرات الإجمالي، عند نسبة ٣٣٪؛ أي دون نصف المستوى المحقق في أوروبا.

وتقتصر الواردات البينية عبر المنطقة على نسبة (١٢٪) من الواردات الإجمالية؛ أي دون ربع حصص الواردات البينية

التي يتمّ رصدها في الغالبية العُظمى من المناطق الأخرى. وعلى الرغم من ذلك، تتفاوت مستويات التكامُل بمعدّلات حادّة عبر البلدان والقطاعات المختلفة.

الجدول 3: التعريفات الجمركية في عدد من البلدان العربية

البلد	المتوسط البسيط, 2018	
	الحد الاعلى	التعريفات الجمركية المطبقة بموجب نهج الدولة الاولى بالرعاية
الاردن	**16.2**	**4.4 (2017)**
الامارات	**14.4**	**4.4**
البحرين	**34.8**	**4.3**
تونس	**57.9**	**9.3 (2016)**
سوريا		**14.2 (applied 2013)**
السودان		**21.2 (applied 2013)**
عمان	**13.8**	**1.7**
قطر	**15.6**	**3.7**
الكويت	**97.8**	**4.8**
لبنان		1.1
مصر	**36.8**	**8.2**
المغرب	**41.3**	**3.9 (2017)**
السعودية	**11.1**	**4.8 (2017)**
اليمن	**21.2**	**5.0 (2017)**

المصدر (World Trade Organization, Trade Profiles 2019 (Geneva, 2019

تشمل عملية التخليص الجمركي مجموعة من الإجراءات الإدارية، أبرزُها دفع الرسوم الجمركية. وفي حين شهدت الحواجز التعريفية تخفيضاً ملحوظاً في العالم، حيث إنّه في عام 2006، كان المتوسّط المُقوّم تجارياً للتعريفات المطبّقة فعلياً في العالم نحو 2,1%، بقي متوسّط الحواجز التعريفية بين البلدان النامية أعلى منه في التجارة العالمية، فكان المتوسّط المقوّم تجارياً للتعريفات المطبّقة في التجارة بين دول الجنوب آنذاك 4,3% في المائة (كالتعريفات المفروضة فعلياً من جانب أحد البلدان النامية على الصادرات من بلدٍ آخر من البلدان النامية)[21]. تتراوح حصص الصادرات البينية باختلاف البلدان من نسبة واحد في المائة 1% في موريتانيا إلى نسبة 72% في ليبيا، كما تحقّق نسبة 54% في قطاع الزراعة وتنخفض إلى نسبة 31% في قطاع الصناعات التحويلية.[22]

وفي بيئةٍ دولية تنخفض فيها التعريفات الجمركية، أقرّ مجلس الوحدة الاقتصادية العربية بموجب القرار رقم 1150 لعام 2001 استراتيجية للتكامل الاقتصادي العربي، كما أقرّ محاور عديدة في مجالات التجارة والاستثمار والتنمية التكنولوجية والتنمية العربية المشتركة، والتي من أهمّها إقامة اتّحادٍ جمركي عربي يشمل إزالة كافّة القيود الجمركية وغير الجمركية المفروضة على التجارة البينية لدول الاتّحاد، وفي هذه النقطة يلتقي الاتّحاد الجمركي مع منطقة التجارة الحرّة. وتسعى دول الاتحاد الى تخفيض الرسوم المشتركة قدر الإمكان حِرصاً على ارساء التجارة البينية والخارجية. وتتجلّى أبرز نتائج تخفيض أو إزالة الرسوم الجمركية على التجارة البينية العربية في زيادة المقدرة التصديرية للصناعات القائمة وتشجيع قيام صناعاتٍ جديدة تعتمد على التصدير مُستفيدةً من اقتصاديات الحجم، ممّا يُعطي فرصة حقيقية لاستبدال الصناعات الأجنبية بالصناعات العربية.[23]

ففي حين أنّ مشاريع التكامُل الاقتصادي والانفتاح التجاري لا تقتصر على إزالة الرسوم الجمركية على التجارة، تبقى العائدات الجمركية هي الركيزة الأساسية للإيرادات الضريبية في العديد من الدول العربية. من هنا يظهر التخوّف

من الآثار الجانبية على اقتصادات العديد من الدول العربية التي تعتمد إيراداتها على العائدات الجمركية بشكلٍ أساسي.

من ناحية أخرى، تشكّلُ بعض السياسات الاقتصادية الكُلّية الرامية إلى تخفيض الرسوم الضريبية أو حتّى إلغائها تهديداً جدّياً للمؤسّسات الصغيرة والمتوسّطة في الدول الأخرى، وذلك يظهر حين تؤدّي السياسات الحكومية إلى منافسة غير عادلة وغير متكافئة بسبب الدعم والتشجيع المباشر وغير المباشر الذي تمنحه بعض الدول لصناعاتها ومُنتجاتها الوطنية.

النافذة الواحدة لتيسير التجارة في المنطقة العربية

تواجه التجارة البينية في المنطقة العربية العديد من العوائق التي ذكرناها، وكانت العوائق غير الجمركية أبرزُها. من هنا، ظهرت الحاجة إلى توحيد ومكننة الإجراءات واستخدام تكنولوجيا المعلومات في الموانئ والمطارات وعلى الحدود الدولية عبر نظام النافذة الواحدة الذي يقوم على جمع الوثائق والبيانات المتعلّقة بأطراف التجارة الخارجية في مكان واحد.

يشمل مفهوم النافذة الواحدة لتيسير التجارة مجموعةً كاملة من تدابير التجارة والنقل والخدمات اللوجستية بحيث تندرج في نهاية المطاف جميع المعابر الحدودية وجميع أشكال شحن البضائع في نظام النافذة الواحدة للتبادل الإلكتروني لجميع الوثائق والتراخيص والتصاريح والمدفوعات التجارية الرئيسية بين القطاعين العام والخاص من خلال نقطة وصول مركزية واحدة. "النافذة الواحدة الوطنية" تشمل في حلّتِها النهائية جميع المعلومات التي يتبادلها التجّار والدوائر الحكومية (بما فيها الجمارك) وأنظمة النقل البحري والجوّي والنّقل على الطرقات وعلى السكك الحديدية إلخ ...."[24]

وأشار تقرير مُمارسة أنشطة الأعمال لعام 2018 إلى أن استكمال المنظومات الإلكترونية للنوافذ الموّحّدة والتبادل الإلكتروني للبيانات الجمركية، وهو جزء مهمّ من اتفاقية تيسير التجارة حسب البنود 1 و5 و7 و10، سيؤدّي إلى تقصير الوقت اللازم لمعالجة التخليص الجمركي بمِقدار 742 ساعة لكلِّ عملية.[25]

الشكل 3: تأثير إصلاحات اتفاقية تيسير التجارة على تقصير مدة عمليات الاستخلاص الجمركي

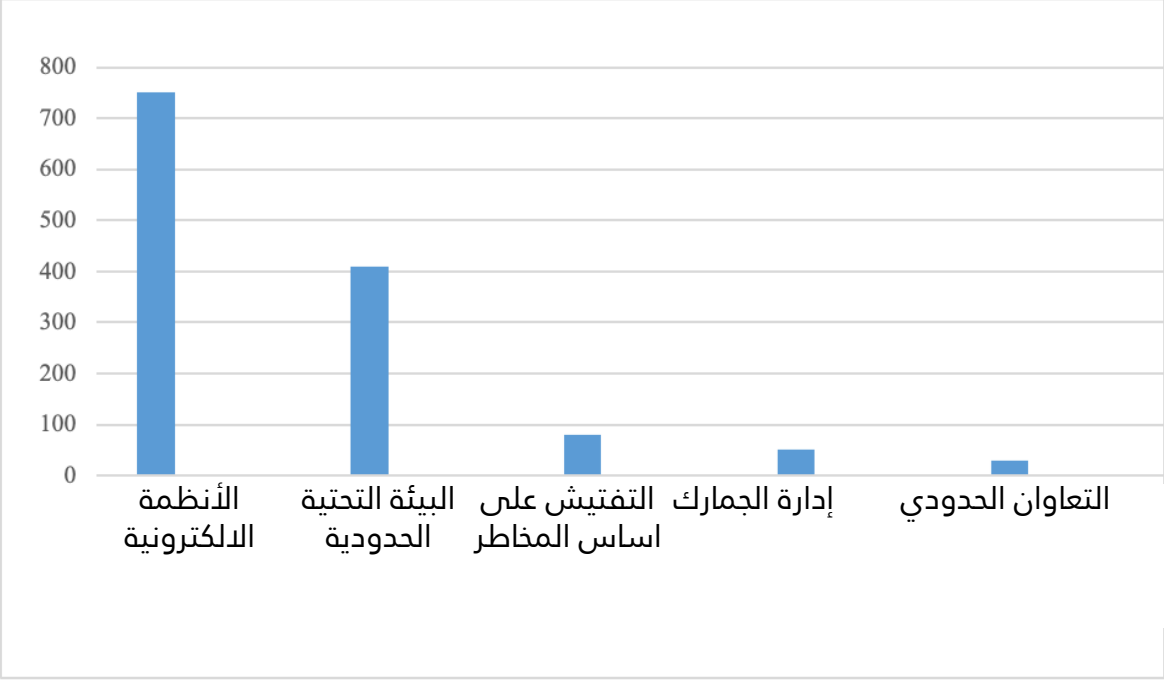

Available at https://www.doingbusiness.org, Doing Business 2018, World Bank.

في هذا السياق، لا بدّ من قياس التقدّم والجهوزية الإقليميين لنظام النافذة الواحدة في عملية التكامُل التجاري للإجابة على التساؤلات التالية:

- هل تحقّق النافذة الواحدة (إن وُجدت)، الغرض المنشود منها، وذلك في توفير المنصّة والعمليات اللازمة لتحقيق التبادل بدون ورق (أي التبادل الإلكتروني) للمعلومات التجارية بين المشاركين في عملية التجارة، خلال عملية تقديم إلكترونية واحدة؟
- هل تمّ إعداد مخطّط و/أو خارطة طريق عامّة تلائم المنطقة لتنفيذ أنظمة النوافذ الواحدة في الدول العربية؟

العوائق غير الجمركية

من أبرز الإجراءات غير الجمركية التي تواجه التكامُل التجاري هي التكاليف اللوجستية، وهي لوجستيات التجارة الخاصة بالأنشطة الضرورية لنقل البضائع من المُنتجين إلى المُستهلكين مثل النقل والتخزين، والتخليص الجمركي، وأنظمة التمويل والمدفوعات.

هو مفهومٌ واسعُ النطاق يشمل مجالات متنوّعة، مثل:

- جميع العمليات المتعلّقة بالنقل المادّي للبضائع من البائع إلى المشتري والمتمثّلة بتكاليف النقل العالية والعوائق التقنية التي ترفع كلفة التجارة عبر الحدود ومنها البنى التحتية؛
- غياب المعايير المشتركة؛
- الروتين الإداري والإجراءات التنظيمية المتّبعة في التخليص الجمركي؛
- الموارد البشرية وسنّ سياساتٍ اقتصاداتٍ حمائية بنظرةٍ موجّهةٍ حَصراً إلى الداخل؛
- الافتقار إلى الشفافية والوضوح؛
- الافتقار إلى استخدام أساليب تقييم المخاطر المُصاحبة للتجارة؛
- الافتقار إلى تحديث نُظُم الجمارك والوكالات؛
- الاعتبارات الأمنية "المُبهمة".

إضافةً إلى أنّ معدّل تكلفة التجارة في المنطقة العربية هو من بين الأعلى عالمياً، تبيّن وجود تفاوتٍ كبير بين هذه الدول في مستوى كفاءة الجمارك الوطنية ومدى استعدادها لمواكبة إطلاق أيّ اتّحاد جمركي، سواءً كان بين الدول الأعضاء في منطقة التجارة الحرّة العربية الكبرى أم حتّى مع دول من خارج المنطقة. وقد تبيّن هذا التفاوت في جميع قواعد البيانات والدراسات المختصّة في عملية التقييم. ومن المُهمّ تناول كافّة مسبّبات ضعف كفاءة الجمارك في العديد من الدول العربية، فهي التي تحدّ من مجالات بناء واستخدام نوافذ موحّدة للتجارة، وتضعّف التمكين من تبادل

البيانات الجمركية إلكترونياً، حيث إنّ هذا التبادل يساعد على تطوير كفاءة الجمارك الوطنية وتحديث إمكاناتها لمواكبة تشعُّبات التجارة الدولية ومعالجة الاستخلاص الجُمركي بأقلّ التكاليف المالية على الشركات وفي أقصر حيّزٍ زمنيٍ ممكن[26].

وقد أبرزت نتائج تقييم كفاءة التخليص الجمركي في الدول العربية ومدى تأقلم المنافذ الجمركية بين الدول الأعضاء في منطقة التجارة الحرّة العربية الكبرى تفاوتاً كبيراً في مُقتضيات الاتّحاد الجمركي. فمنها من صُنّف في المراتب الأولى عالمياً في حين ظلّت دولٌ أعضاء أخرى في أسفل الترتيب. وتشمل أسباب هذا التباين غياب المنظومات الإلكترونية للتصرّف في البيانات الجمركية، كالنوافذ الموَحّدة للعمليات الجمركية ومنصّات التبادل الإلكتروني للبيانات بين الدول.[27]

حسب مؤشّر البنك الدولي للأداء اللوجستي[28]، صُنّفت الإمارات العربية المتّحدة الأولى بين البلدان العربية في الأداء اللوجستي. ويُلاحظ أنّ العديد من دول الشرق الأوسط وشمال إفريقيا تعاني من ارتفاع التكاليف اللوجستية الناتج عن تدنّي الأداء اللوجستي.

بالتالي، يكمن السؤال في معرفة كيفية ومدى تأثير لوجستيات التجارة على مستوى النموّ الاقتصادي المحقّق في المنطقة. فالاستثمار في البنية التحتية اللوجستية يؤدّي إلى زيادة القدرة اللوجستية للدولة، وبالتالي زيادة كفاءة وفاعلية الخدمات اللوجستية المقدّمة، ومن ثمّ زيادة القيمة المُضافة وذلك من خلال انخفاض تكاليف الخدمات اللوجستية، واختصار زمن العبور وخلق الظروف المناسبة للأعمال التجارية.

في المُحصّلة، يكمن الهدف من تطبيق العوائق غير الجمركية في تطبيق مجموعة من الإجراءات لتحسين الأداء اللوجستي للتجارة بالدول محلّ الدراسة من أجل تعزيز المنافسة وخفض التكاليف. وتتمثّل هذه الإجراءات في:

- تطبيق إجراءات منظّمة التجارة العالمية في ما يتعلّق بتسهيلات التجارة؛
- خفض كافّة القيود غير التعريفية على التجارة؛
- تشجيع الاستثمار في البنية الأساسية للنقل، من خلال تطبيق خطط لتطوير قطاعات النقل البحري والبري؛
- التوسّع في إنشاء المراكز اللوجستية في الدول الأعضاء، وتحسين الخدمات المقدّمة فيها.

الشكل 4: متوسّط تكلفة التخليص الجمركي (بالدولار)[58]

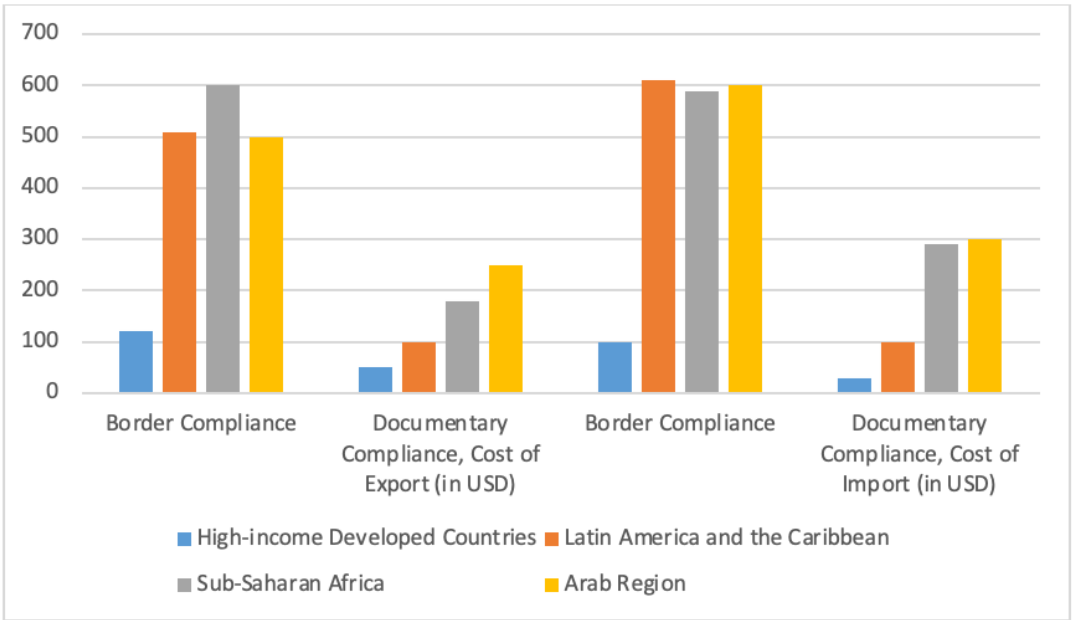

المصدر
Digital and Sustainable Trade Facilitation: Global Report 2019 (2019),

تيسير التجارة الرقمية والمستدامة: التقرير العالمي 2019 (2019) ، الأمم المتحدة. تنفيذ اتفاقية تيسير التجارة الرقمية والمستدامة في المنطقة العربية: التقرير العالمي 2019 ، الإسكوا.

التكامُل العربي في ظلّ الانقسام السياسي

من أبرز أُسّس التكامُل الاقتصادي هو وضع خطّةٍ مشتركة للتنمية بالتوازي مع تنسيق مشروعات التخطيط الاقتصادي، ممّا يعزّز الربط الجدلي بين السياسة والاقتصاد. ولا شكّ في أنّ غياب الاستقرار السياسي والأمني في المنطقة العربية وعدم توفّر الظروف السياسية والاقتصادية المؤاتية لتحقيق التكامُل الاقتصادي العربي يؤثّران على البيئة الاقتصادية بكاملِها، حيث يبرز التنافس الدولي على المصالح في ظلّ الصراع الدولي بين أميركا وأوروبا واليابان وحلفائهم من جهة، والصين وروسيا وحلفائهما من جهةٍ أخرى.[29]

فالترابط بين العوامل السياسية والظروف الاقتصادية للعمل العربي المشترك قويٌّ جداً بحيث يَصعُب الفصل بينهما أو تحييد أثَرِ أحدهما على الآخر. فالدول العربية تعيش أزمة ثقة فَي أقلِّ تعبير، وهي تواجه تحدّيات عميقة على مستوى الثقة المُتبادلة. فأيُّ تكامل يمكن تحقيقه في ظلّ كلّ الصراعات في العالم العربيِ، وفي ظلّ الحروب والنزاعات المُسلّحة المتواصلة، خاصةً في سوريا واليمن وليبيا والعراق، وصعود محور المُمانعة بقيادة إيران بوجه إسرائيل، مع خوف دول الخليج من تداعيات النفوذ الإيراني في المنطقة؟.

في هذا السياق، أوصت ورشةُ العمل التي عُقدت في مقر الجامعة العربية بالقاهرة، حول التكامُل الاقتصادي العربي[30]، بأهمّية تحقيق الاستقرار السياسي والأمني كشرطٍ لتحقيق التكامُل والوحدة الاقتصادية العربية، مع التركيز على أهمّية وضرورة ربط قضية التكامُل بالتنمية.[31]

ومن الإشكاليات الأساسية في الاقتصاد السياسي العربي، كيفية إصلاح أنظمة اقتصادية رَيعية فاسدة تقاوم التغيير، ممّا يُعيق التنمية الاقتصادية[32].

مثالٌ على ذلك، من أبرز العوائق التي تقف أمام تطوير فاعلية التكامُل الاقتصادي بين دول اتّحاد المغرب العربي هي الخلافات البينية بين هذه الدول حول ملفّاتٍ عديدة أبرزها الخلافات بين الجزائر والمغرب حول مسألة الصحراء الغربية كما التنافس على زعامة المنطقة. كما تبرز اليوم عوائق مشتركة في المنطقة حول سياسة المحاور الخارجية، كما الموقف من إسرائيل والتطبيع (أو حتّى التجانس) مع فكرة التطبيع، إذ تنتمي بعض الدول إلى محور المُمانعة المعارض بشدّة للتطبيع مع إسرائيل.

ثالثاً: الأثار المرجوّة / الترابط بين التكامُل والتنمية

لا شكّ في أنّ للتكامُل الاقتصادي الأثر الكبير على مستويات التنمية في البلدان المعنية. مع الأخذ بعين الاعتبار صعوبة تقدير التأثير المباشر للتكامُل التجاري والاندماج الاقتصادي على النموّ، وذلك بسبب نقص البيانات والتحليلات التي تصبُّ في هذا السياق، إضافة إلى وجود عوامل عدّة أخرى ومختلفة مؤثّرة، إلّا أنّه من الأكيد أنّ هناك "تأثير إيجابي كبير للاندماج التجاري على مستويات الرخاء وزيادة النموّ وتحسين الظروف المعيشية"[33]. فعلى الرغم من أنّ التحرير غير المنظّم للاقتصاد والتجارة قد يُلقي أعباء وتكاليف تكيّفٍ باهظة على عاتق الدول المعنية، يتبيّن أنّ للتحرير المدروس والعادل والمتساوي للتجارة بين دول المنطقة العربية الأثر الإيجابي عموماً على التنمية، ما يوجب ترافق التحرير مع تصميم وتنفيذ خطط وسياسات مناسبة ومتكيّفة مع الواقعين الوطني والإقليمي. فعلى مستوى بلدان المغرب العربي، تشير دراسة أجراها فريق من الأونكتاد إلى أنّه يُنظر إلى منطقة التجارة الحرّة القارّية على نطاق واسع على أنّها محركٌ حاسم للنموّ الاقتصادي والتصنيع والتنمية المُستدامة في إفريقيا.[34]

أمّا في تأثير التكامُل التجاري على مستويات الفقر، فالدراسة المذكورة التي اشترك فيها كلٌّ من صندوق النقد الدولي والبنك الدولي ومنظّمة التجارة العالمية[35] توصّلت إلى أنّ الاندماج التجاري يؤدّي إلى نموٍّ سريع في متوسّط الدخول، ممّا يحدّ من الفقر. "فعلى سبيل المثال، ازداد نموّ دخل العشرين في المائة الأكثر فقراً بالتوازي تقريباً مع نموّ متوسّط الدخل في البلدان النامية خلال الفترة بين عامي 1993-2008. ... كذلك، فإنّ إلغاء أو تخفيض التعريفة الجمركية المفروضة على السلع المستوردة يؤدّي إلى تخفيضٍ أسعارها بالنسبة للمستهلكين. ونظراً إلى أنّ جزءاً كبيراً من التجارة الإقليمية في المغرب العربي يتكوّن من سلع أساسية يستهلكُها الفقراء في الأساس، ينبغي أن يكون تأثير الاندماج الإقليمي على رخاء الفقراء نتيجة إلغاء التعريفة الجمركية إيجابياً للغاية."[36]

بالتالي، يبقى تحقيق التنمية الاقتصادية مرهوناً بمدى قدرة الدول على تكييف اقتصاداتها المحلّية مع المحيط الإقليمي بهدف الوصول إلى تكامُلٍ اقتصادي من خلال اندماجٍ مدروس وتحرير مُنظّم للتجارة البينية العادلة بين دول المنطقة.

كما تُعتبر الآثار الديناميكية للتكامُل الاقتصادي الإقليمي مُحفزاً لتطوير قدرات الدول المحلّية لمواكبة متطلّبات التكامُل. من هنا يأتي الربط بين التكامُل الاقتصادي الإقليمي والتنمية في الدول الأعضاء حيث إن ترابط الأسواق يؤدّي إلى خلق إطار ديناميكي مُحفّز لتزايد حجم الإنتاج واستقطاب الاستثمارات الأجنبية المُباشرة، ومبدئياً يجب أن يُحفّز ذلك أيضاً الإنتاج الوطني ويوسّع الأسواق أمام منتجاته التي تُحسّن القدرات الاقتصادية للبلد المُضيف وترفع من قدرته إلى النفاذ على الأسواق الإقليمية وتساهم في نقل التكنولوجيا.

وقد قام الأونكتاد بدراسة تُبيّن "أنّ تحرير التجارة بين الجنوب والجنوب سيؤدّي في الواقع إلى تحقيق مكاسب في مجال الرفاه أكبر ممّا يُحقّقه تحرير التجارة بين الشمال والجنوب، أو أيّ تحرير للتجارة على المستوى الإقليمي بين البلدان النامية".[37] ويعود السبب إلى أنّ الواردات المتدنّية التكلفة للسِلع الاستهلاكية والأغذية تُمكّن المُستهلكين الفقراء في البلدان النامية من الحصول على هذه السلع التي لن تكون في حدود إمكانياتهم المالية لولا ذلك.

وعلى مستوى قطاع الدخل، اعتبر تقرير صادر عن الأونكتاد أنّ هذا القطاع ساهم في درّ الدخل واستحداث الوظائف وإيرادات العملات الأجنبية بزيادةٍ كبيرة. "باختصار، يُشكّل تحرير التجارة في الخدمات تحدّياً سياساتياً هامّاً للبلدان العربية لا مفرّ منه، وهو إن نُفّذ جيداً يَعدُ بمكاسب هائلة للتنمية العربية."[38]

رابعاً: بيان أثَر تجارب التكامُل الاقتصادي على التنمية في العالم العربي

يُظهر عرض اتفاقات التكامُل الاقتصادي الثنائية والإقليمية في المنطقة العربية جانباً مؤثّراً على الاقتصادات المحلّية وعمليات التنمية الاجتماعية والاقتصادية في البلدان المُستهدفة. لقد اعترضت مسيرة التركيز الحصري على الاقتصاد الكلّي والتجارة الحرّة وحركات رأس المال، كهدفٍ نهائي للاتفاقيات البينية والإقليمية والدولية، معوقات على مستويات عدّة أدّت إلى تصاعد اللامساواة الاجتماعية في المنطقة، في ظلّ افتقار اتفاقيات التجارة الحرّة إلى الأبعاد التنموية والاجتماعية.

وقد وصف المُفكّر الاقتصادي «جاجديش باجواتي» وضع تداخُل اتفاقيات التجارة عام 1995 بـ"وعاء السباغيتي" حيث تميل الدول بشكلٍ عام إلى الانتساب إلى عدّة تجمّعات إقليمية إضافةً إلى العديد من الترتيبات التجارية الثُنائية. ولا تُعتبر المنطقة العربية بعيدةً عن هذا الواقع الذي يُفسّر كمّية وحجم التناقضات بين أجندات التكامُل، ممّا يُرمي بثقله على الواقع التنموي والاجتماعي في هذه البلدان. فبدل أن تساعد هذه الاتفاقيات في إقامة تحوّلٍ هيكلي للقدرات البشرية والتقنية والمادّية المُنتجة، بمواكبة رؤيةٍ تنمويةٍ على المستوى المجتمعي المحلّي والإقليمي، نصطدم بمحاولات "تكامُل اقتصادي" لا تأخذ في الاعتبار أوجه القصور الهيكلية في قطاعات حيوية مثل النقل والخدمات والمصارف في البلدان المَعنية. بالتالي، يؤدّي هذا التعدّد في الاتفاقات التجارية التفضيلية وتباينُها الى حدوث تشويه واضطراب في التبادل التجاري، إن كان على مستوى قواعد المنشأ أو جداول التخفيضات الجمركية أو قواعد المُنافسة أو غيرها من المعايير والقواعد الأخرى المُتضمّنة في الاتفاقية.

الشكل 5: تداخل الاتفاقات التجارية التفضيلية بين الدول العربية

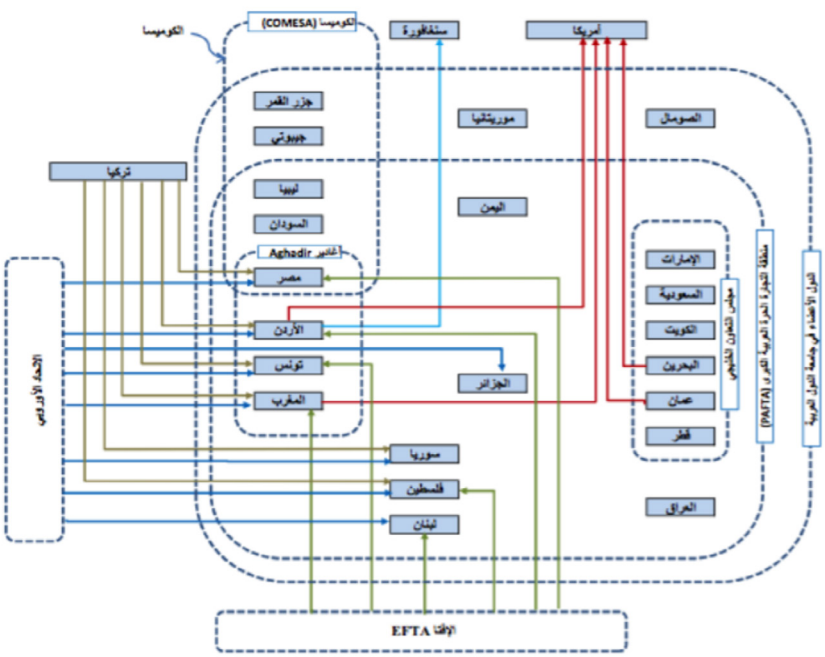

المصدر: فتح الله، محمود (2015)

بالتالي، تكمُن الإشكالية الأساس في معرفة مدى فاعلية هذه الاتفاقيات التجارية البينية وأثَرها على تنمية الاقتصادات المحلّية. فكان لا بدّ من تسليط الضوء على محاولات الدول العربية، وربما إخفاقاتها، في مواجهة تحدّيات التحوّل الاقتصادي مع الحفاظ على الأبعاد التنموية المُترافقة مع التأثير النوعي والكمّي على مستوى معيشة السكّان في العالم العربي.

في التخفيف من حدّة الفقر

تُلقي عملية تحرير التجارة غير المنظّم عبئاً على كاهل البلدان التي ستستفيد منه، فمع قوّة اعتماد معظم البلدان العربية على الإيرادات التعريفية، من المحتمل وقوع خسائر جسيمة في العائدات المالية بسبب التحرير غير المنظّم. وبهدف تغطية العجز في الحساب الجاري وتثبيت ميزان المدفوعات، قد يستدعي تحرير التجارة تخفيض قيمة العملة، ممّا سيفاقم العجز التجاري، ويستلزم بالتالي إمّا تخفيضات في قيمة العملات أو عودة عن التحرير التجاري.

ويتبيّن من الواقع والدراسات أنّ محاولات التكامُل الاقتصادي لم تؤدِّ إلّا إلى تفاقم الأزمات التي تعيشها الدول العربية لناحية الفقر. ففي ظلّ تعثّر التكامُل الاقتصادي العربي وقصور السياسات التنموية التي انتهجتها البلدان العربية، قصّرت النتائج عن غايات التنمية المُعلنة، فكانت حصيلتها انتشار الفساد، وتفشّي البطالة والفقر والظلم الاجتماعي في الكثير من البلدان العربية." كما تشير تقديرات الفقر للبلدان العربية، باستخدام منهجية انحدار خطوط الفقر، إلى أنّ أكثر من خُمس سكّان المنطقة العربية هم من الفقراء وأنّ هذه المنطقة هي الوحيدة في العالم التي لم تشهد إنجازاً يُذكر في تخفيض نسب الفقر في العقدين الماضيين[39].

وقد تأكّدت هذه المعطيات على مستوى دول المغرب حيث من المفترض أن ينتجَ عن انضمامها لمنطقة التجارة الحرّة القارّية زيادة التجارة البينية الأفريقية، إلّا أنّ المنطق النيوليبرالي للاتفاقية لم يراعِ تكامل السوق المحلّي والإقليمي وآليّاته وعيوبه وتناقضاته، وبالتالي، لم يكن قادراً على إطلاق التحوّل الهيكلي والنموّ الاقتصادي والتخفيف من حدّة الفقر في المغرب العربي[40].

هذا هو في الواقع السبب وراء تشكيك العديد من الخبراء بنجاح تجربة منطقة التجارة الحرّة القارّية الأفريقية التي لم تتناول الزراعة صراحةً في المفاوضات كاتفاق مستقلٍ على سبيل المثال، وقد ذهب البعض أبعدَ من ذلك باستشراف "أنّ منطقة التجارة الحرّة القارّية CFTA ستفشل في تحقيق أهداف الأمن الغذائي وسبل العيش. هذا يعني أنّ تحرير الزراعة قد ينتج عنه آثار سلبية على قدرة الأُسر الفقيرة وصغار المزارعين على زراعة المحاصيل الغذائية من أجل الكفاف"[41].

تعميم المساواة الجندرية

في الحديث عن التكامُل الاقتصادي، لا بدّ من التركيز على تعميم الفائدة على جميع قطاعات السكّان دون تمييز، حيث يجب أن تكون المساواة والإنصاف الجندري من أهمّ الأولويات التي يجب العمل عليها لمواجهة الأجور المنخفضة للمرأة، والافتقار إلى الحماية الاجتماعية، وظروف العمل السيئة. وقد ذهب البعض إلى أبعد من ذلك عبر وضع الإنصاف والمساواة الجندرية في قلب التحوّل الإقليمي، حيث يتطلّب الوصول إلى ذلك وضع حقوق المرأة في خانة الحقوق السياسية التي يُمكن بلوغها من خلال الوفاء بمجموعةٍ من الحقوق الاجتماعية، بما في ذلك من خلال المساواة في الوصول إلى الخدمات الاجتماعية والعمالة والعمل اللائق، والحماية الاجتماعية.[42] على الرغم من ذلك، تشير التقارير الدولية أنّ المنطقة العربية لا تزال بعيدة عن المتوسّطات العالمية للمشاركة الاقتصادية للمرأة، حيث تُشير البيانات أنّ متوسّط المنطقة لمشاركة المرأة في القوى العاملة الرسمية بلغ 20،5 في المائة في عام 2018، مقارنةً بمتوسّط عالمي قدره 47،9 في المائة، وبمتوسّط إقليمي للرجال قدره 73،7 في المائة (راجع الشكل التالي).[43] بالتالي، إنّ عدم اعتماد أيّ سياسة مُباشرة وصريحة تستهدف النوع الاجتماعي من خلال الاتفاقيات التجارية البينية قد يؤدّي إلى تكريس الواقع المتردّي في أفضل حال، بل قد يؤدّي أيضاً إلى تفاقمه.

الشكل 6: المشاركة في القوى العاملة، حسب الجنس

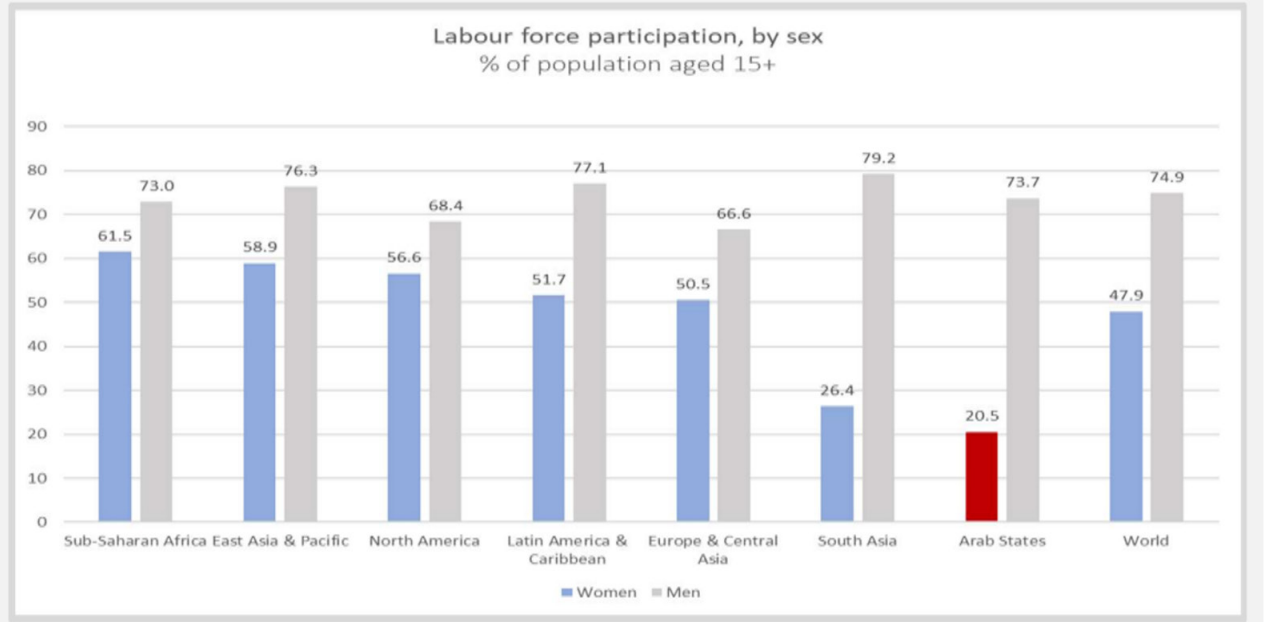

المصدر: لجنة الأمم المتحدة الاقتصادية والاجتماعية لغرب آسيا (2019)

خلق الوظائف

بهدف قياس تحديد مدى فعالية أثَر التكامُل الاقتصادي على التنمية في الدول العربية، لا بدّ من لحظ دور التكامُل الاقتصادي وانعكاسات الاستثمار الأجنبي المُباشر الوافد للدول الإقليمية كنتيجة للتكامُل، في زيادة عدد الوظائف وبالتالي في تخفيض معدّلات البطالة. في هذا السياق، لا بدّ من التمييز بين تأثيرات كلٍ من الاستثمارات الأجنبية المُباشرة والاستثمارات المحلّية على البطالة. وقد أظهرت دراسة[44] أعدها Luis Rene Caceres لصالح اليونيسيف[45] الأثر الكبير للتكامُل الاقتصادي على تخفيض معدّلات البطالة لبلدان الميركوسور.

على المدى البعيد، أظهرت نتائج دراسة أعدّتها Elisa Riihimäki للبحث في كيفية تأثير التكامُل الاقتصادي على العمالة للبلدان الأوروبية وهي النمسا وبلجيكا والدنمارك وفنلندا وفرنسا وألمانيا واليونان وإيرلندا وإيطاليا ولوكسمبورغ وهولندا والبرتغال وإسبانيا والسويد وبريطانيا، خلال الفترة 2004-1975، أنّ التكامُل الاقتصادي قد تسبّب في إصلاح هيكلي ضمنيّ لأسواق العمل من خلال آثاره.[46]

أمّا على المستوى العربي، لا شكّ أنّ الأسواق العربية تشهدُ ارتفاعاً في معدّلات البطالة، خاصةً بعد مرحلة كوفيد19-. وتُعتبر حركة اليد العاملة داخل هذه المنطقة، والتي تنتقل في معظمها من البلدان غير المُنتجة للنفط باتجاه البلدان المُنتجة للنفط، المؤشّر الرئيسي لرصد وتصنيف التكامُل العربي؛ فالهجرة الاقتصادية بين البلدان العربية، وكذلك تدفّقات العمالة وتحويلات العُمّال المالية، تُعتبر شكلاً من أشكال التكامُل القوّية في المنطقة. إلّا أنّه لوحظ تراجعٌ كبير لتحويلات هؤلاء لصالح العمالة غير العربية[47]؛ ويعود هذا التراجع إلى حجم القيود الموضوعة على الهجرة والعمالة التي تُعيق حركة الأشخاص والقوى العاملة بين الدول العربية، إضافةً إلى الصعوبات التي تؤثّر على التحويلات المالية المتمثّلة برفع رسوم إرسال واستلام التحويلات، كما الحواجز المرتبطة بذلك على مستوى القنوات النظامية وغير النظامية المخصّصة لإرسال التحويلات ضمن المنطقة العربية. في هذا السياق، تأتي جهود دول مجلس التعاون الخليجي في تطبيق السياسات الرامية إلى تفضيل تشغيل المواطنين في هذه البلدان بدلاً من الوافدين العرب، مثال "السَعوَدة" في المملكة العربية السعودية، ممّا حدّ كثيراً من حركة اليد العاملة العربية.

كما تظهر العلاقة العكسية بين معدّل البطالة وحجم الاستثمار الأجنبي المباشر، أيّ أنّ زيادة الاستثمارات في سنةٍ ما تؤدّي إلى انخفاض معدّل البطالة في السنة التالية، فانكشفت الميزة الإيجابية للاستثمار الأجنبي المُباشر على معدّلات البطالة في المدى القصير. أيضاً، تجلّت علاقة عكسية بين معدّل البطالة وحجم التجارة البينية في السنة الماضية، أيّ أنّ ارتفاع التجارة البينية في سنةٍ ما يؤدي إلى انخفاض معدّل البطالة في السنة التالية، فتظهر كذلك الميزة الإيجابية

للتجارة البينية على معدّلات البطالة في المدى القصير.[48]

بالتالي، نستنتج وجود تأثير كبير للتجارة البينية والاستثمار الأجنبي المباشر الوافد على معدّل البطالة، إلّا أنّه لا بدّ من الدول المعنية بالتكامُل الاقتصادي من التنسيق في ما بينها، وتعزيز قدراتها بشكلٍ مدروس ومتساوٍ لتحقيق المزيد من التنسيق والاندماج في ما بينها.

خامساً: تقييم التكامُل الاقتصادي في العالم العربي

على الرغم من تعدّد الاتفاقيات وكثرة المؤتمرات ووفرة الصناديق المالية العربية، بقيت مشاريع التكامُل الاقتصادي العربي ضعيفة مقارنةً بما حقّقته تكتّلات اقتصادية أخرى أحدث عهداً.

فقد ظلّت أغلب هذه الاتفاقيات مقتصرةً على إزالة التعريفات الجمركية، ولم تتعامل مع قضايا التدابير القائمة وراء الحدود. (راجع الجدول رقم 1 لتحديد مستويات التكامُل الاقتصادي). وهذا يُمكن أن يفسّر الدور المحدود لاتفاقيات التجارة التفضيلية في تعزيز التجارة بين الدول العربية.[49]

الجدول 4: أين نحنُ على سلم التكامُل الاقتصادي؟[50]

	تكامل سطحي	تكامل متوسط	تكامل عميق		
	الغاء القيود على التجارة بين الدول الاعضاء	تبني جدول موحد للتعريفة الجمركية تجاه العالم الخارجي	انتقال عوامل الانتاج - تنسيق السياسات	سياسة اقتصادية موحدة (مالية ونقدية)	تبني سعر صرف ثابت بين عملات الدول الاعضاء أو استخدام عملة موحدة
منطقة تجارة حرة	x				
اتحاد جمركي	x	x			
سوق مشتركة	x	x	x		
وحدة اقتصادية	x	x	x	x	
اتحاد نقدي	x	x	x	x	x

المصدر: لجنة الأمم المتحدة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ (2007)

بناء على الجدول أدناه (رقم 5)، لم يتجاوز مستوى التجارة البينية في المنطقة العربية، في أحسن الأحوال، نسبة 16 في المائة من مجموع التجارة الخارجية للدول الأعضاء في منطقة التجارة الحرّة العربية الكبرى، مقارنةً بمتوسّط 12 في المائة في أفريقيا؛ و19 في المائة في أميركا اللاتينية؛ و54 في المائة في أميركا الشمالية؛ و70 في المائة في أوروبا.[51]

الجدول 5: مساهمة التجارة البينية في التجارة الإجمالية للتجمّعات الاقتصادية العربية 2014-2018

التجمعات العربيه	الواردات البيئية (%)					الصادرات البيئية (%)				
	2014	2015	2016	2017	2018	2014	2015	2016	2017	2018
منطقة التجارة العربية الحرة الكبرى	12.8	12.6	13.2	14	13.1	9.5	12	16	16	14
مجلس التعاون الخليجي	9	9.4	11.4	10	11.7	6.2	5.8	7.7	1.3	1.2
اتحاد المغرب العربي	3	2.4	2.2	2	2	4.2	3.5	2.6	2.2	2.3
دول اتفاقية أغادير	1.3	1.4	1.2	1.2	1.4	2.6	1.7	1.4	1.3	0.5

المصدر: التقرير الاقتصادي العربي الموّحّد 2019[52]

ويتبيّن من تقرير نشرته الإسكوا بعنوان "رصد وتقييم التكامُل الاقتصادي العربي- كانون الأوّل/ديسمبر 2019"، أنّ دول مجلس التعاون الخليجي أكثر تكامُلاً نسبياً كمجموعة بلدان من أيّ مجموعة بلدان عربية اقتصادية أو مؤسّسية أخرى"، إلّا أنّ هذا التكامُل البيني العربي لم يساعد الدول العربية في التغلّب على عواقب صدماتٍ خارجية المنشأ لا تتحكّم بها هذه البلدان، كانخفاض أسعار النفط.

زيادة التنويع وتحقيق التنمية الاقتصادية المستدامة

يتطلّب تحقيق التنمية المُستدامة تحوّلاً هيكلياً ينقل الأنشطة الاقتصادية والقدرات الإنتاجية من انخفاض الإنتاجية إلى زيادتها كمّاً ونوعاً، ما يؤدّي إلى تنويع الاقتصاد فتسريع النموّ الاقتصادي بما يتواءم مع الظروف المعيشية المحلّية للسكّان.

فالتعاون الإقليمي في البنية التحتية والتمويل الهادف يجعل التكامُل الإقليمي ناجحاً بفضل تنويع إنتاج الهياكل، خاصةً عندما يقترن ذلك بتنسيق الجهد نحو التصنيع الجماعي القائم في جزءٍ منه على التحوّل الإقليمي والإدارة المُستدامة للموارد الطبيعية. في هذا السياق، لا بدّ من العمل على تكامُلٍ إقليميٍ قطاعيٍ على مستويات تنموية عدّة أبرزها الصحة والتعليم ...

وعلى عكس الدول المتقدّمة التي تبذل جهوداً تصبُّ في تنوّع قدراتها الإنتاجية، تُعطي الحكومات العربية بشكلٍ عام الأولوية للعلاقات العمودية مع الغرب (الاتّحاد الأوروبي والولايات المتّحدة الأميركية)، وتنحصر الاقتصاداتُ المحلّية بالأنشطة التي لا تتطلّب مهارات عالية، ولا عدداً كبيراً من اليد العاملة، وتتعزّز أوجه التشابه في هياكل الإنتاج والتصدير، ممّا يقوّض ضرورات التكامُل الاقتصادي. كما يوضّح أوساكوي في الورقة[53] التي قدّمها للأونكتاد عام 2015، "إنّ قضايا تنمية القُدرة الإنتاجية لم تحصل على نفس القدر من الاهتمام مثل تحرير التجارة في الخطاب الذي يستهدف التكامُل في القارّة". ويضيف أوساكوي "حتّى الآن، أحرزت البلدان الأفريقية تقدُّماً كبيراً في تعزيز السلام والأمن من خلال التكامُل الإقليمي. لكنها لم تستغل بشكلٍ فعّال إمكاناتها الاقتصادية في التنمية كما يتّضح، على سبيل المثال، من خلال وجود هياكل إنتاج وتصدير ضعيفةً في البلدان الأفريقية وانخفاض حِصص التجارة الإقليمية في إجماليّ تجارة أفريقيا".

ومع تجزئة تصنيع السلعة على أكثر من مكان، يعمل التكامُل الاقتصادي على "تخفيض تكاليف الإنتاج وتحسين القُدرة التنافسية، وزيادة الأرباح وتدوير الفوائد بين أعضاء التكتّل، بدلاً من ذهابها إلى الخارج[54]". فالاعتماد على الميزة المُقارنة والتخصّص في صناعةٍ معيّنة يؤدّي إلى زيادة عائدات أو وفورات الحجم، وبالتالي إلى خفض التكاليف وأسعار الاستهلاك[55].

ففي حين تتطلّب التنمية التنويع وتحوّل هياكل الإنتاج وتعزيز القُدرات، يكمُنُ مفتاح التحوّل الاقتصادي في تأمين

سياسة صناعية انتقائية لضمان توجيه الاستثمار نحو قطاعات تنميةٍ إستراتيجية. ونتيجة لعدم تقوية وتنويع القُدرات الإنتاجية، غالباً ما ينحصر دورُ الدول العربية والمناطق الحرّة التي تحتضنُها بكونِها "بواباتٍ للمُنتجات الأجنبية ومنصّاتٍ للشركات المتعدّدة الجنسيات خارج أفريقيا لتوطيد القوّة على القارّة. هذا بشكلٍ خاص حالة منطقة المغرب العربي بُعيد تركيزها على الاتّحاد الأوروبي"[56].

في هذا السياق، يتجلّى انعكاس غياب التعامل مع حالات عدم الأمان الاجتماعي والاقتصادي التي تقيّد صغار التُجّار. على المستوى القطاعي، يَجدر تعزيز التكامُل عبر عددٍ من القطاعات لدفع النشاط الاقتصادي وبناء سلاسلٍ القيمة الإقليمية، ما يُكسب البلدان العربية موقعاً في سلاسل القيمة العالمية. في هذا السياق، نذكر في ما يلي بعض القطاعات التي تُشارك من خلالها البلدان العربية في سلسلة القيمة العالمية، وهي:

- معالجة وتكرير النفط؛
- صناعة النسيج والأغذية لجهة الصادرات؛
- قطاع الإلكترونيات لجهة الواردات.

وعلى مستوى القطاع الزراعي، أكبر الفائزين من التكامُل هم الشركات الكبيرة وأبرز مصدّري المُنتجات الزراعية، أمّا الخاسرون فهم بشكلٍ أساسي صغار ومتوسطي المزارعين والعمّال والنّساء.

نتائج واستنتاجات

لا شكّ في أنَّ التكامُل الاقتصادي يلعب دوراً نسبياً في تنمية الدول العربية. وقد كشف هذا البحث عن مجموعة من النتائج المرجوّة من التكامُل الاقتصادي العربي، كما تمّ النظر في معوقات تأثير التكامُل على التنمية المحلّية بالرغم من تعدّد الاتفاقيات البينية.

والنتيجة الرئيسية هي أنّ المنطق النيوليبرالي لاتفاقيات التكامُل التجارية قد تؤثّر سلبياً على مستويات الفقر وتطبيق المساواة والحدّ من البطالة. على عكس المرجوّ من جهود التكامُل الاقتصادي، قد تفشل الالتزامات البينية في خلق فرصِ عملٍ جديدة ولائقة ومتساوية يمكنها توفير الحماية الاجتماعية الشاملة.

وفي سياق الأزمة الاقتصادية الحادّة التي يُعانيها العالم العربي، "لا بدّ من أن تُعطي عملية تحرير التجارة الأولوية لمشاكل العمّال، والمزارعين الصغار والمتوسّطين والتُجّار والمُنتجين والمجموعات النسائية، ويجب أن ترتبط هذه الاتفاقيات بآليات التعويض عن الخسائر الناتجة عن عمليات التحرير وفترات انتقال أطول للتكيّف مع منافسة الاستيراد للدول التي تحتاجها"[57]، فتُسهم اتفاقيات التكامُل في تنمية قدرات الدول الموقّعة على تعويض الخسائر التصديرية والأضرار الإنتاجية الوطنية من خلال توجيه تلك القدرات إلى أسواق منطقة التكامُل الإقليمي وتأمين فرص العمل اللائق والمتساوي.

تبيّن لنا من خلال هذه الدراسة، أنّ التكامُل الاقتصادي والاستثمار الأجنبي المُباشر يلعبان دوراً نسبياً في تخفيض معدّلات البطالة والحدّ من الفقر وتعميم منطق المساواة. ومن المسلّم به أنّ التحرير الإقليمي المدروس والمتأنّي هو شرطٌ أساسيٌّ لتحقيق التكامُل التجاري من خلال تحسين القدرة التنافسية الوطنية في البلدان المعنية، إضافةً إلى الخدمات اللوجستية التي تساعد على ربط الموانئ ونظم النقل المحلّية والإقليمية. بالتالي، إنّ دخول الدول العربية إلى التجارة العالمية من بابها العريض يُسهم في تنمية شبكات النقل في هذه البلدان عن طريق معالجة الحواجز غير التعريفية.

خلاصة القول، غالباً ما تواجه التكامُل الإقليمي عقبات عدّة يجب مواجهتها لتفادي الآثار الاقتصادية والاجتماعية الناتجة عنها... فيما يؤكّد الهدف 17 من أهداف التنمية المُستدامة على تعزيز وسائل التنفيذ وتنشيط الشراكة العالمية من أجل التنمية المُستدامة والحاجة إلى إنشاء نظام تجاري متعدّد الأطراف، وتحثّ هذه الأهداف البلدان النامية بالتحديد على إجراء "زيادة كبيرة" في صادراتها، لم تأخذ هذه التوصيات بعين الاعتبار التدهور الكبير في أسعار المنتجات المصنّعة لهذه البلدان. وعليه، لا بدّ من إعداد الأرضية لتكامُل اقتصادي إقليمي يعزّز العدالة الاجتماعية ويفيد الفئات المُهمّشة كافّةً في ظلّ نموذجٍ إنمائيٍّ جديد يحقّق التكامُل الاقتصادي عبر إتاحة فرصِ العمل اللائق والمتساوي من جهة، وتحفيز الاستثمار العربي والدفع بالتحّول الهيكلي نحو نماذج اقتصادية أكثر تنوّعاً من جهةٍ أخرى.

الهوامش

1 التكامُل الاقتصادي لمنطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا في عصرٍ من التفكّك، 2019.
https://www.brookings.edu/blog/future-development/2019/05/09/%D8%A7%D9%84%D8%AA%D9%83%D8%A7%D9%85%D9%84-%D8%A7%D9%84%D8%A7%D9%82%D8%AA%D8%B5%D8%A7%D8%AF%D9%8A-%D9%84%D9%85%D9%86%D8%B7%D9%82%D8%A9-%D8%A7%D9%84%D8%B4%D8%B1%D9%82-%D8%A7%D9%84%D8%A3%D9%88%D8%B3/

2 [2] https://www.amf.org.ae/sites/default/files/publications/2022-05/%D8%A7%D9%84%D8%AA%D8%AC%D8%A7%D8%B1%D8%A9%20%D8%A7%D9%84%D8%B9%D8%B1%D8%A8%D9%8A%D8%A9%20%D8%A7%D9%84%D8%A8%D9%8A%D9%86%D9%8A%D8%A9.pdf

3 [3] https://www.amf.org.ae/sites/default/files/publications/2022-05/%D8%A7%D9%84%D8%AA%D8%AC%D8%A7%D8%B1%D8%A9%20%D8%A7%D9%84%D8%B9%D8%B1%D8%A8%D9%8A%D8%A9%20%D8%A7%D9%84%D8%A8%D9%8A%D9%86%D9%8A%D8%A9.pdf

4 التكامُل الاقتصادي العربي من منطقة التجارة الحرّة الكبرى إلى اتّحاد جمركي: الفرص والتحدّيات، الإسكوا 2020، https://www.unescwa.org/sites/default/files/pubs/pdf/arab-economic-integration-greater-free-trade-area-customs-union-arabic_0.pdf

5 https://archive.unescwa.org/sites/www.unescwa.org/files/publications/files/assessing-arab-economic-integration-trade-services-growth-development-arabic.pdf

6 World Bank (2016). Doing Business 2017: Equal Opportunity for All.

7 التكامل الاقتصادي العربي من منطقة التجارة الحرة الكبرى إلى اتحاد جمركي: الفرص والتحديات، اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا، آب 2020،
/E/ESCWA/CL3.SEP/2020/TP.9
https://www.unescwa.org/sites/default/files/pubs/pdf/arab-economic-integration-greater-free-trade-area-customs-union-arabic_0.pdf

8 https://www.amf.org.ae/sites/default/files/publications/2022-05/%D8%A7%D9%84%D8%AA%D8%AC%D8%A7%D8%B1%D8%A9%20%D8%A7%D9%84%D8%B9%D8%B1%D8%A8%D9%8A%D8%A9%20%D8%A7%D9%84%D8%A8%D9%8A%D9%86%D9%8A%D8%A9.pdf

9 الاندماج الاقتصادي في المغرب العربي–مصدر للنمّو لم يستغل بعد، إعداد فريق من خبراء صندوق النقد الدولي، 2018
https://www.imf.org/-/media/Files/Publications/DP/2019/Arabic/EIMUSGAA.ashx#:~:text=%D9%81%D9%81%D9%8A%20%D9%8A%D9%86%D8%A7%D9%8A%D8%B1%202018%D8%8C%20%D8%A7%D8%AC%D8%AA%D9%85%D8%B9%20%D9%8A%D9%81,%D8%A7%D9%85%D9%84%-D8%BA%D8%B1%D8%A8%D9%8A%D8%A9%20%D9%88%D8%B5%D9%86%D8%AF%D9%88%D9%82%20%D8%A7%D9%84%D9%86%D9%82%D9%80%D9%80%D8%AF%20%D8%A7%D9%84%D9%80%D9%80%D8%AF%D9%-88%D9%8A%D9%84%20%D9%88%D8%A7%D9%84%D8%B5%D9%86%D9%80%D9%80%D8%AF%D9%88%D9%82

10 https://www.brookings.edu/ar/opinions/%D8%A8%D8%A7%D9%84%D8%A3%D8%B1%D9%82%D8%A7%D9%85-%D9%85%D9%86-%D9%85%D8%B1%D9%83%D8%B2-%D8%A8%D8%B1%D9%88%D9%83%D9%86%D8%AC%D8%B2-%D8%A7%D9%84%D8%AF%D9%88%D8%AD%D8%A9-%D8%A7%D9%84%D8%AA%D9%83%D8%A7/

11 https://www.afrigatenews.net/article/%D8%AF%D9%8F%D9%88%D9%84-%D8%A7%D9%84%D9%85%D8%BA%D8%B1%D8%A8-%D8%A7%D9%84%D8%B9%D8%B1%D8%A8%D9%8A-%D8%A8%D9%8A%D9%86-%D8%A7%D9%84%D8%AA%D8%AD%D8%AF%D9%8A%D9%91%D8%A7%D8%AA-%D8%A7%D9%84%D8%A7%D9%82%D8%AA%D8%B5%D8%A7%D8%AF%D9%8A%D8%A9-%D9%88%D8%A7%D9%84%D9%88%D8%AD%D8%AF%D8%A9-%D8%A7%D9%84%D9%85%D8%BA%D8%A7%D8%B1%D8%A8%D9%8A%D8%A9/

12 "أسباب تعثّر التجربة التكامُلية المغاربية"، المركز العربي للدراسات المستقبلية، محمد العربي المساري،
http//:mostakbaliat.blogspot.com/2010/07/blog20%post.31_htmllx9zzhQTfz3gpg3QSY0w

13 United Nations Conference on Trade and Development, "Merchandise: Intra-trade and extra-trade of country groups by product, annual, 2019," https://unctad.org/system/files/official-document/tdstat44_en.pdf; https://unctadstat.unctad.org/wds/TableViewer/tableView.aspx?ReportId=24397.

14 https://www.unescwa.org/sites/default/files/pubs/pdf/arab-economic-integration-greater-free-trade-area-customs-union-arabic_0.pdf

15 Ecorys CASE, & FEMISE (2020). Ex-post evaluation of the impact of trade chapters of the Euro-Mediterranean Association Agreements with six partners: Algeria, Egypt, Jordan, Lebanon, Morocco and Tunisia. Retrieved from: https://op.europa.eu/en/publication-detail/-/publication/fab9bddd-9106-11eb-b85c-01aa75ed71a1

16 https://www.euromesco.net/wp-content/uploads/2021/10/Post-Covid-19-EU-Southern-Neighbourhood-Trade-Relations_Arabic.pdf

17 ABEDINI, J., & PÉRIDY, N. (2008). The Greater Arab Free Trade Area (GAFTA): an estimation of its trade effects.

Journal of Economic Integration 23(4), 848-72.
18 https://www.euromesco.net/wp-content/uploads/2021/10/Post-Covid-19-EU-Southern-Neighbourhood-Trade-Relations_Arabic.pdf
19 التقرير الاقتصادي العربي الموّحّد 2019، صادر عن الدائرة الاقتصادية في صندوق النقد العربي، تاريخ النشر: 31-12-2019، https://www.amf.org.ae/sites/default/files/publications/2021-12/Historical%20Background.pdf
20 مركز التجارة الدولية (٢٠١٨.) إطلاق العنان أمام فرص التصدير نحو تعزيز التكامُل الإقليمي الدول العربية. مركز التجارة الدولية، جنيف. https//:ntmsurvey.intracen.org/media/2882/unlocking-export-opportunities-arab-states_ar.pdf
21 تقرير التجارة والتنمية، 2021 من التعافي إلى المرونة: البعد الإنمائي، تقرير من إعداد أمانة مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية، https://unctad.org/system/files/official-document/tdr2021_ar.pdf
22 https://ntmsurvey.intracen.org/media/2882/unlocking-export-opportunities-arab-states_ar.pdf
مركز التجارة الدولية (٢٠١٨.) إطلاق العنان أمام فرص التصدير نحو تعزيز التكامُل الإقليمي الدول العربية. مركز التجارة الدولية، جنيف.
23 https://mpra.ub.uni-muenchen.de/3989/1/MPRA_paper_3989.pdf
24 https://archive.unescwa.org/sites/www.unescwa.org/files/publications/files/e_escwa_edgd_11_5_a.pdf
25 .World Bank, Doing Business 2018. Available at https://www.doingbusiness.org/
26 https://www.unescwa.org/sites/default/files/pubs/pdf/arab-economic-integration-greater-free-trade-area-customs-union-arabic_0.pdf
27 https://www.unescwa.org/sites/default/files/pubs/pdf/arab-economic-integration-greater-free-trade-area-customs-union-arabic_0.pdf
28 مؤشّر الأداء اللوجستي، البنك الدولي، 2023، https://lpi.worldbank.org/sites/default/files/2023-04/LPI_2023_report.pdf
29 ثامر محمود العاني، التكامُل الاقتصادي العربي والتنافس الدولي، جريدة الشرق الأوسط، الأربعاء 17آب/ أغسطس 2022 م، رقم العدد [15968]، https://aawsat.com/home/article/3820666/%D8%AF-%D8%AB%D8%A7%D9%85%D8%B1-%D9%85%D8%AD%D9%85%D9%88%D8%AF-%D8%A7%D9%84%D8%B9%D8%A7%D9%86%D9%8A/%D8%A7%D9%84%D8%AA%D9%83%D8%A7%D9%85%D9%84-%D8%A7%D9%84%D8%A7%D9%82%D8%AA%D8%B5%D8%A7%D8%AF%D9%8A-%D8%A7%D9%84%D8%B9%D8%B1%D8%A8%D9%8A-%D9%88%D8%A7%D9%84%D8%AA%D9%86%D8%A7%D9%81%D8%B3-%D8%A7%D9%84%D8%AF%D9%88%D9%84%D9%8A
30 جاءت اجتماعات ورشة العمل
31 تقرير: التكامُل الاقتصادي العربي مرهون بالاستقرار السياسي والأمني، 2022، https://sputnikarabic.ae/20150902/1015481399.html
32 جوزيف باحوط، بيري كاماك https://carnegie-mec.org/2019/01/21/ar-pub-78162
33 Making Trade an Engine of Growth for All: The Case for Trade and for Policies to Facilitate Adjustment-The Case for Trade and for Policies to Facilitate Adjustment, 2017). IMF, World Bank, WTO, 2017 https://www.wto.org/english/news_e/news17_e/wto_imf_report_07042017.pdf
34 African Continental Free Trade Area: Challenges and Opportunities of Tariff Reductions - UNCTAD Research Paper No. 15, Saygili, Mesut (UNCTAD/SER.RP/2017/15)
10 Dec 2017, https://unctad.org/system/files/official-document/ser-rp-2017d15_en.pdf
35 Making Trade an Engine of Growth for All: The Case for Trade and for Policies to Facilitate Adjustment-The Case for Trade and for Policies to Facilitate Adjustment, 2017). IMF, World Bank, WTO, 2017 https://www.wto.org/english/news_e/news17_e/wto_imf_report_07042017.pdf
36 الاندماج الاقتصادي في المغرب العربي: مصدر للنموّ لم يُستغل بعد، صندوق النقد الدولي، 2018، https://www.dohainstitute.org/ar/Lists/ACRPS-PDFDocumentLibrary/Review-of-the-IMF-Report-on-Regional-Integration-in-the-Maghreb-2018.pdf
37 ماركو فوغازا وفانزيتي د . (2006). استراتيجية البقاء المتعلّقة ببلدان الجنوب: إمكانيات التجارة بين البلدان النامية. قضايا سياساتية تتعلّق بالتجارة الدولية والسلع الأساسية. سلسلة الدراسات رقم ٣٣، الأونكتاد.
38 تقييم التكامُل الاقتصادي العربي الإسكوا، 2017 https://www.arabdevelopmentportal.com/sites/default/files/publication/955.assessing-arab-economic-integration-trade-services-growth-development-arabic_0.pdf
39 التكامُل العربي: سبيلًا لنهضة إنسانية، الإسكوا 2014، E/ESCWA/OES/2013/3
40 North Africa's Trade Arrangements: Complementarities and Contradictions with the Continental Free Trade Area, MOHAMED SAID SAADI- June 2017.
41 المرجع نفسه، MOHAMED SAID SAADI
42 المرجع نفسه، MOHAMED SAID SAADI
43 معوقات مشاركة المرأة في الاقتصاد في المنطقة العربية، الإسكوا 2019 https://www.unescwa.org/sites/default/files/

event/materials/mwwqt_mshrk_lmr_fy_lqtsd_fy_lmntq_lrby.pdf
44 Impact of Foreign Direct Investments on Unemployment in Emerging Market Economies: A Co-Integration Analysis, International Journal of Business and Economic Sciences Applied Research (IJBESAR), Vol. 10, Issue 3 (September, 2017), p90-96
45 Economic Integration and Unemployment in Mercosur, Caceres, Journal of Economic Integration 26(1), March 2011; p45-50, https://www.e-jei.org/upload/G552W655HN027121.pdf
46 ECONOMIC INTEGRATION AND THE ELASTICITIES OF LABOUR DEMAND: ECONOMETRIC EVIDENCE FROM FINLAND Elisa Riihimäki University of Helsinki, Department of Economics April 2004, https://www.etsg.org/ETSG2004/Papers/Riihimaki.pdf
47 تقييم التكامُل الاقتصادي العربي - نحو الاتّحاد الجمركي العربي، اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا https://archive.unescwa.org/sites/www.unescwa.org/files/uploads/assessing-arab-economic-integration-summary-arabic.pdf
48 تقييم أثر تعميق التكامُل الإقليمي والاستثمار الأجنبي المباشر الوافد على معدّلات البطالة في دول الاتّحاد الاقتصادي والنقدي لغرب إفريقيا) الايموا): دراسة قياسية خلال الفترة 1995-2019 بن خالدي نوال وبن يوب لطيفة، 2021 https://www.asjp.cerist.dz/en/downArticle/174/17/3/159471
49 https://www.arabdevelopmentportal.com/ar/indicator/%D8%A7%D9%84%D8%AA%D8%AC%D8%A7%D8%B1%D8%A9
50 https://www.unescwa.org/sites/default/files/event/materials/ltkml_lqtsdy_lrby_lwq_lhly_walyt_lrsd_wltqyym.pdf
51 https://www.unescwa.org/sites/default/files/pubs/pdf/arab-economic-integration-greater-free-trade-area-customs-union-arabic_0.pdf
52 التقرير الاقتصادي العربي الموّحّد، 2019، https://www.amf.org.ae/ar/content/jaer2019
53 Transformative Regionalism, Trade and the Challenge of Poverty Reduction in Africa Patrick N. Osakwe* Head, Trade and Poverty Branch ALDC/UNCTAD, - UNCTAD/WEB/ALDC/2015/1-, 2015.
54 التكامُل العربي: دعوة متجدّدة يطلقها تقرير الإسكوا من أجل نهضة إنسانية شاملة https://archive.unescwa.org/ar/news/%D8%A7%D9%84%D8%AA%D9%83%D8%A7%D9%85%D9%84-%D8%A7%D9%84%D8%B9%D8%B1%D8%A8%D9%8A-%D8%AF%D8%B9%D9%88%D8%A9-%D9%85%D8%AA%D8%AC%D8%AF%D8%AF%D8%A9-%D9%8A%D8%B7%D9%84%D9%82%D9%87%D8%A7-%D8%AA%D9%82%D8%B1%D9%8A%D8%B1-%D8%A7%D9%84%D8%A5%D8%B3%D9%83%D9%88%D8%A7-%D9%85%D9%86-%D8%A3%D8%AC%D9%84-%D9%86%D9%87%D8%B6%D8%A9-%D8%A5%D9%86%D8%B3%D8%A7%D9%86%D9%8A%D8%A9-%D8%B4%D8%A7%D9%85%D9%84%D8%A9
55 https://archive.unescwa.org/sites/www.unescwa.org/files/publications/files/edgd-09-1-a_0.pdf
56 North Africa’s Trade Arrangements: Complementarities and Contradictions with the Continental Free Trade Area, MOHAMED SAID SAADI- June 2017.
57 North Africa’s Trade Arrangements: Complementarities and Contradictions with the Continental Free Trade Area, MOHAMED SAID SAADI- June 2017.
58 https://www.unescwa.org/sites/default/files/pubs/pdf/arab-economic-integration-greater-free-trade-area-customs-union-arabic_0.pdf